

الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر

رشيد العلوي
باحث مغربي



قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

الملخص:

ترتكز هذه الدراسة على رؤية استقرائية نقدية لمفهوم العمومية والفضاء العمومي البورجوازي، كما فهمه "هابرماس" وكما انتقدته "نانسي فريزر"، من خلال رصد جملة من الإشكالات والمآزق التي تحوم حول مفهوم الفضاء العمومي بوصفه إشكالية الدولة والمدنية، وإشكالية الحق والمجتمع المدني والديمقراطية... الخ. ومن البيّن أن نظرية "هابرماس" للعمومية إنما مردها إلى خلفية فلسفية هائلة تتمثل في "كانط" و"هيجل" و"ماركس"، بل إن الأمر يمتد إلى تأسيس رؤية اجتماعية مدعومة من مدرسة فرانكفورت أو النظرية النقدية التي اختارت لنفسها مسار التحليل السوسيولوجي النقدي متعدد المشارب للواقع المتحوّل والمتغير سياسياً واجتماعياً وثقافياً. فانظر كيف أن "هابرماس" اندفع الى استثمار مفهوم الاستعمال العام للعقل كما ورد عند كانط في الجدل الرهيب بينه وبين كارل اتو آبل وهايدجر بُغيةً رسم الفضاء العمومي بعداً بورجوازيًا ليبراليًا على المستوى الأنطولوجي والسياسي والأيتقي والفكري، والدليل أن هذه الرؤية هي التي استطاعت أن تفسح المجال أمام حرية الأفراد والجماعات للإدلاء برأيها على أساس أن الفضاء العام يتيح فرصة بنائه بناءً نقديًا تشاركيًا تشاوريًا.

أما نانسي فريزر الفيلسوفة اليسارية فلم ترَ في أمر نظرية "هابرماس" في الفضاء العمومي إلاّ أمرًا مستشكلاً، إذ إنّ الأنموذج البورجوازي الليبرالي والاشتراكي لم يعدا الخيار الأوحده في مدار السياسة والأخلاق والاقتصاد، هذا أولاً، وثانياً أن التحولات الاجتماعية والتاريخية الحاصلة اليوم قد أسهمت بقوة في حدوث تحول في رؤيا للعالم، فانظر كيف تصاعدت الحركات الاجتماعية الجديدة، النسوية منها والعرقية والطائفية، كل ذلك من شأنه أن يقوض رؤية "هابرماس" الفلسفية والنظرية والنقدية لمفهوم الفضاء العمومي الذي بقي سجين الإطار الوطني والقومي للفعل السياسي.

مدخل:

يطرح التفكير في العمومية¹ la publicité العديد من المفارقات والإشكالات المرتبطة بالشأن العام، وذلك لأن التفكير الفلسفي في تطوره التاريخي يخضع قضايا الوجود البشري وكل أوضاع وشؤون البشر للسؤال، ولعل العمومية مفهوماً متداولاً بشكل كبير في الفلسفة السياسية، الفلسفة المعاصرة خاصة، تجد مدخلها الأساس في الترابط الحميمي اللامشروط بين الإنسان ذاتاً مفكرةً وعاملةً وفاعلةً مع نفسه من جهة، ومع الآخرين والعالم من جهة أخرى. إنه مدخل الشأن الذاتي والجمعي والشأن العام الذي يفرض علينا اليوم الوقوف على كل أبعاد العمومية من منظور السياسة ومن منظور الفلسفة.

إذا كانت المدينة الدولة polis هي الشرط الضروري لتحديد الإنسان المواطن عند أرسطو Aristote، فإن المدينة الدولة ذاتها تشترط التمييز بين المجال الخاص (le domaine privé) والمجال العام (le domaine public)، وهو الشرط الذي وضعته حنا أرندت Hannah Arendt للتفكير في العمومية ضمن ما أسمته Via Activa (حياة فعل) بحيث انطلقت من السياسات les politiques لأرسطو لرصد تحولات البنيات الاجتماعية وما رافقها من تحولات في الفعل السياسي، لفهم العالم الحديث. ويعود الفضل في التفكير في العمومية إلى كانط Kant الذي دافع بقوة عن الجرأة في استعمال العقل، تلك الجرأة التي تفترض الشجاعة والاستقلالية والمسؤولية والإرادة، ولكن أي استعمال ممكن للعقل؟ يميز كانط Kant بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي للعقل، وهو التمييز الذي ساهم بشكل كبير في نحت ما سماه هابرماس Habermas بالفضاء العمومي l'espace public، ذلك الفضاء الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الممارسة السياسية بواسطة الدعاية la publicité لتوجيه الرأي العام l'opinion publique وجهة العمومية، بالفعل التواصلي، وهنا تصير العمومية معياراً لكل تفكير يحكم أي فعل إنساني في الزمان والمكان، وكل قضية من قضايا الشأن العام: كالعدالة والحق والسلطة والقوة والعنف والواجب والشرعية والمشروعية... الخ، والفعل التواصلي وما يفرضه من أخلاقيات للمناقشة والتداول من أجل الاجماع أو التنازع من جهة أخرى، وما يفرضه هذا من سجل لعل أبرزه بين كارل أوتو أبل K. Otto Apple و هابرماس Habermas، وكل المساهمات المعاصرة التي أتحنفا بها ليوطار Lyotard وبول ريكور P. Ricœur ودريدا J. Derrida و نانسي فريزر² Nancy Fraser

¹ - نميز بصدد مفهوم la publicité بين المعنى الذي يراد به العمومية من العموم le public أي المبدأ الكانطي الذي وظفته أرندت و هابرماس فيما بعد والمقصود به تحديداً في الاستعمال الهابرماسي الاستعمال العمومي للعقل والإعلان العمومي للحقيقة، ذلك أن العقل المقصود هنا بالنسبة لهابرماس هو العقل النقدي الذي يوظف الفضاء العمومي بما هو "تجمع لجمهور يمتلك رأياً عاماً ذي وظيفة نقدية"، وبين la publicité بمعنى الدعاية أداة تستعملها الدولة لتوجيه الرأي العام.

² - نانسي فريزر: فيلسوفة يسارية أمريكية معاصرة (1947-...) تعمل في "المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية" New school for social Research، وتدرس العلوم السياسية والاجتماعية، وهي المدرسة التي درست فيها حنا أرندت نفسها، ولها مقالات خاصة حول الفضاء العمومي طورت

وبيتر سلوترديك P. Sloterdijk وريتشارد رورتي R. Rorty... إلخ، فأصبح التفكير في العمومية، بهذا المعنى، مشروطاً بالتفكير في الفضاء العمومي الواقعي منه والافتراضي معاً، فمع التحولات السياسية الجارية اليوم في العالم غدا النقاش ملحاً أكثر مما مضى حول مسألة العمومية وعلاقتها بالديمقراطية سواء في بعدها التمثيلي أو التشاركي أو ما بعد التشاركي، كما هو الحال في مساهمة كاستيل مانويل C. Manuel، وعلاقة هذه الأخيرة بالشرعية والمشروعية، وانتهاءً بحضور النقاش الديني في هذا الفضاء العمومي.

وتتوخى هذه المساهمة الوقوف على نظرية هابرماس في الفضاء العمومي أو في أركيولوجيا العمومية بوصفها بعداً مؤسساً للمجتمع البرجوازي، لرصد بنية هذا الفضاء ووظيفته ووسائل اشتغاله، والدور الذي لعبته في فهم قضايا العالم المعاصر، مع إبراز حدودها المفترضة التي وقفت عليها أساساً الفيلسوفة الأمريكية المعاصرة نانسي فريزر. ولا يتعلق الأمر هنا بالمقارنة بين نظريتين فلسفيتين متعارضتين حول الفضاء العمومي، وإنما بإبراز وبيان مضمون أطروحة هابرماس والكشف عن تحليله لمبدأ العمومية في الفكر الفلسفي الحديث، قراءته الجديدة لكانط ونقده لأطروحة حنا أرندت على وجه الخصوص، وبيان مضمون أركيولوجية هابرماس السياسية والاجتماعية في تحليله لبنيات الفضاء العمومي البرجوازي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لإبراز دوره التاريخي في سيرورة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الغربي، ثم راهنية التفكير في مسألة الفضاء العمومي في زمن العولمة وما تطرحه الديمقراطية الحالية من حدود بعد أزمة دولة الرعاية، وما تقترضه من تفكير بلغة هابرماس في الدولة ما بعد الدولة الأمة الوطنية.

أما نانسي فريزر فهي لم تضع نظرية في الفضاء العمومي وإنما حاولت أن تعيد النظر في بعض مرتكزات نظرية هابرماس من خلال نقدها للتصور الإطار الويستفالي³ le carte westphalien الذي يحكمها والذي يعود إلى الأسس الوستفالية التي أطرت الدولة الغربية الحديثة، معتبرة أن نظرية هابرماس متجاوزة، بالنظر إلى متغيرات عالم اليوم، وما أفرزته العولمة من إعادة النظر في أسس الدولة الأمة l'Etat

فيها نظرية هابرماس ووجهت إليه انتقادات عدة من أهمها عدم الاهتمام بالفضاء العمومي ما بعد البرجوازي والفضاء العمومي العابر للأوطان، أنظر في هذا كتابها الشهير:

Nancy Fraser: qu'est-ce que la justice sociale ? Reconnaissance et redistribution, la découverte / poche, traduit de l'anglais par: Estelle Ferrarese, mars 2011

أنظر تحديداً الفصلين الخامس والسادس، الصفحات: 107-157. وقد انصب بحثنا هذا على فحص تلك الانتقادات من خلال هذا الكتاب، على أساس أن نقد فريزر لمسألة النوع عند هابرماس، والتي حلتها بدقة في كتابه:

- N, Fraser: *le féminisme en mouvement, dès les années 1960 à l'ère néolibérale*, Paris, La Découverte, coll. « Politique et sociétés », 2012, Trad. Estelle Ferrarese.

يحتاج الى قراءة مفردة.

³ - تستعمل فريزر هذا المصطلح للإشارة إلى معاهدة ويستفالي 1648 التي وضعت حدًا لحرب الثلاثين سنة، معتبرة أن هذه المعاهدة التي ساهمت في وضع أطر الدولة الحديثة أي الدولة الأمة، وتحاول في نقدها لهابرماس بيان أن نظريته في الفضاء العمومي تبقى أسيرة هذه الأطر التي تبدو من وجهة نظرها اليوم متجاوزة أمام زحف العولمة وتنامي الطواهر العابرة للأمم.

nation وفي النظرية الديمقراطية عامة انسجام ومستجدات الحركة الاجتماعية الجديدة وديناميتها العابرة للأمم والحاجة إلى فضاء عمومي ما بعد برجوازي postbourgeoise بديل⁴.

ويعود هذا الاختيار إلى أن هابرماس ونانسي فريزر ينتميان معاً إلى المدرسة النقدية "النظرية النقدية"، مما يعني أن السجال بينهما سجال نظري معرفي يستمد مشروعيته من التقليد الذي دأب عليه فلاسفة ومنظرو المدرسة النقدية منذ تأسيسها، وعلى الرغم من أنه سجال لم يتخذ شكلاً مباشراً، حوارياً أو تناظرياً، إلا أنه معلن عنه، في العقدين الأخيرين تحديداً، والذي دشنه الجيل الثاني والثالث من أجيال مدرسة فرانكفورت، والذي ساهم فيه كل من: ريتشارد رورتي R. Rorty، وأكسل هونيث Axel. Honneth، وهابرماس Habermas، ونانسي فريزر N. Fraser، وسبلا بن حبيب S. Benhabib، وجون مارك فيري J.M. Ferry... الخ

أولاً: الفضاء العمومي البرجوازي عند هابرماس

تنامي النقاش، مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، حول الفضاء العمومي ودوره في بناء الديمقراطية وإعادة النظر في الفعل السياسي، ولقد شكلت مساهمة الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس Jürgen Habermas أولى المساهمات التي دشنها في بداية الستينيات من القرن الماضي. وبالنظر إلى إلحاح النظر في هذا المفهوم من زاوية نظرية معرفية من جهة، ومن زاوية الممارسة الملموسة من جهة أخرى، ارتأينا أن نقارب هذا المفهوم منطلقين من رؤية هابرماس الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للعلاقة بين الفضاء العمومي والديمقراطية، وذلك من خلال قراءته لكانط E. Kant ولمبدأ العمومية الذي وضعه هذا الأخير، أقصد "الاستعمال العمومي للعقل"، ومن رؤية بعض الفلاسفة النقيدين المعاصرين الذين حاولوا بيان أن رؤية هابرماس لا علاقة لها بالنظرية النقدية التي ينتمي إليها، أي مدرسة فرانكفورت، وذلك لأن مهمة الفلسفة الاجتماعية هي النظر في الواقع كما هو من أجل تلمس كافة عناصر الفعل الاجتماعي لاستشراف المستقبل، وما يعنيه ذلك من كون النظرية النقدية أساس أي بناء فلسفي جديد يروم المساهمة بهذا القدر أو ذاك في بناء رؤية وجودية للواقع وللممارسة الاجتماعية خالية من الشطحات الميتافيزيقية والتخيلات والأوهام التي صار العقل المعاصر وكرراً لها. ويستمد هابرماس مشروعية خطابه الفلسفي من إرث مدرسة فرانكفورت من جهة، ومن قيمة مساهماته الفلسفية الثاقبة النظر من جهة أخرى، فلا يكاد يفلت من تأثيره كل من ولج عالمه الفلسفي والسياسي من بابه الواسع، على الرغم مما تطرحه بعض أفكاره السياسية حول القضايا العالمية الراهنة من تساؤلات عميقة.

⁴ Nancy Fraser: *qu'est-ce que la justice sociale ? Reconnaissance et redistribution*, paris 2011, la Découvert/poche, p 143

وينتمي هذا الكتاب الى المرحلة الأولى من تطور فكر هابرماس الفلسفي والسياسي؛ أي المرحلة التي احتك فيها بالجيل الأول من مدرسة فرانكفورت، حيث اشتغل مع أدورنو في نهاية الخمسينيات وتمرس في معهد العلوم الاجتماعية؛ أي مرحلة أعلن فيها هابرماس انتمائه إلى الفلسفة الماركسية من وجهة نظر مدرسة فرانكفورت التي أعادت النظر في الماركسية، وهو الأمر الذي أنجزه هابرماس نفسه في كتابه "بعد ماركس"⁷ من خلال قراءاته الجديدة لفلسفة كانط وهيغل، ونشير إلى أهمية هذه المرحلة، لأن أغلب الدراسات أولت عنايتها للمرحلة الثانية من تطور فكر هابرماس؛ أي مرحلة العقلانية التواصلية التي دشنها في بداية الثمانينيات بنظريته حول "الفعل التواصلية"، بهدف تجديد النظرية النقدية.

يعد التفكير في الفضاء العمومي تفكيراً في الشرط الإنساني الحديث في أبعاده الاجتماعية والسياسية وتحولاته التاريخية؛ أي أنه تفكير في:

– اندماج الفرد في المجتمع.

– مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية.

– مساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية، عبر السلطة السياسية.

وهي العناصر الأساسية التي شغلت هابرماس منذ وقت مبكر إلى الآن، فقد قدم مساهمات عديدة من أجل تحقيق ذلك الاندماج وتلك المشاركة والمساهمة.⁸

تثير الصلات الوثيقة بين الفضاء العمومي والمجتمع المدني إشكالات سياسية ستقود في الفلسفة السياسية المعاصرة إلى التمييز بين المجال الذي يشمل الدولة ومؤسساتها من جهة، وبين الميدان الخاص⁹ الذي يتصل بالحياة الشخصية للأفراد وحقوقهم المدنية من جهة أخرى، وبحث مفهوم العمومية، في الآن ذاته، يقتضي التسليح بأكثر من مجال معرفي واحد،¹⁰ وقد اقتصر على التاريخ والسوسيولوجيا¹¹ معتبراً أن مفهوم الفضاء العمومي مفهوم تاريخي ومقولة تاريخية تستوجب البحث في شروط قيامها وتطورها التاريخي، مميزاً في هذا

⁷ - Habermas, *Après Marx*, traduit par J-René Ladmiral, Fayard, Paris, 1985.

⁸ - نشير هنا إلى أن إنتاج هابرماس متعددة ويشغل مختلف المجالات، وفي العقدين الأخيرين قدم مساهمات نالت إقبالاً واسعاً في العالم حول الدين في الفضاء العمومي، الدستور الأوروبي، الحق والديمقراطية، العدالة الاجتماعية والسياسية... الخ

⁹ - وهو الميدان الذي يدرج تحت العائلة أو الأسرة منذ التقليد الأرسطي حتى هنا أرندت.

¹⁰ - وظف هابرماس عدة علوم في أركيولوجية الفضاء العمومي منها: الفلسفة والقانون والعلوم السياسية والاجتماعية، والتاريخ وعلم الاجتماع... الخ، إلا أنه وكما يعلن في ص 9 اعتمد مقارنة تاريخية اجتماعية بالأساس:

¹¹ - Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006, p 9

التاريخ بين الفضاء العمومي العامي¹² والفضاء العمومي الذي يستند إلى النخبة. وقد عمل على تحديد القيمة السياسية والنظرية لهذا المفهوم، وتتبع تطوره في تاريخ الفلسفة مركزاً على الانتعاشة الحقيقية للفضاء العمومي في القرن الثامن عشر في أوروبا،¹³ والذي ساهمت فيه الطبقة الثالثة الصاعدة؛ أي الطبقة البرجوازية، وحاجتها إلى هذا الفضاء لتجاوز النظام الاقطاعي، إذ رصد كل مجالات الاستعمال العمومي للعقل: كالمصالحات الأدبية، والجرائد والمجلات، والنقاشات العمومية المنتشرة آنذاك والمترافق مع النمو الاقتصادي وصعود البرجوازية على مستوى الإنتاج وتطور الرأسمال الصناعي والمالي. ووقف في الآن ذاته على كل الحثيات المتعلقة بنمو العقل العمومي والحاجة إلى أدوات الدعاية التي استعملتها البرجوازية من أجل توجيه المجتمع وقيادة العقل نحو التحرر من سيطرة الفكر القروسطي ومخلفاته، مبيناً الدور الاجتماعي والسياسي للفضاء العمومي في نشر الفكر الليبرالي الصاعد لتعزيز الديمقراطية التمثيلية التي كانت نظيرة ثورية، في تلك المرحلة، تستجيب لطموح الطبقة البرجوازية وحاجتها إلى الانعتاق من الفكر الظلامي. ففي اقتران ظهور الفضاء العمومي بولادة الدولة الحديثة، مع الثورة الفرنسية 1789 تحديداً، التي أدمجت الطبقة المتوسطة في مناقشة وتدبير قضايا الشأن العام خاصة المشاركة في البرلمان، رد على حنا أرندت التي تؤكد أن ولادة الفضاء العمومي تمتد جذوره التاريخية إلى اليونان، لأن نشأة الفضاء العمومي تم مع الدولة الحديثة.

1- أركيولوجية العمومية:

يوظف هابرماس مفهوم الأركيولوجيا لرصد دلالة مفهوم الفضاء العمومي من جهة:

- تكونه التاريخي.
- تحولاته المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- وظيفته الأساس: الحوار، والحجاج، والإقناع: أي دوره التواصلية.
- تفاعله مع عناصر البنية العامة للمجتمع البرجوازي.

¹² - معتبراً أن روبسبير خلال الثورة الفرنسية قد اعتمد على فضاء عمومي غير مثقف.

¹³ - كما درس فيه ولادة الرأي العام في فرنسا القرن الثامن عشر وإنجلترا القرن التاسع عشر خاصة الثورة الفرنسية، لأن "ولادة الفضاء العمومي يقترن بولادة الدولة الحديثة والمجتمع المدني"، المرجع نفسه، ص 9

- ارتباطه بالرأي العام وطرق اشتغاله واستعمال الجمهور للعقل استعمالاً عمومياً كان أم غير عمومي، إما في اتجاه قبول السلطة الاستتلاب والخضوع والهيمنة، أو ضد السلطة؛ أي القوة المضادة.

هكذا نميز مع هابرماس بين مفهوم العمومية ومفهوم الدائرة العمومية *sphère publique* لأن هذه الأخيرة هي مجال تشكل الرأي العام النقدي الذي يوظفه الجمهور، إذ يقول: "إن موضوع الفضاء العمومي هو الجمهور، باعتباره حامل رأي عام ذي وظيفة نقدية"¹⁴ والعمومية تشير في بعض معانيها إلى المؤسسات العمومية الخاضعة لسلطة الدولة، فالدولة تدير تلك المؤسسات تسييراً بيروقراطياً، وتتحكم فيها قانونياً وفق التشريعات السياسية والبرامج الفوقية لضمان وظيفتها المتمثلة في ضمان الخدمة العمومية للمواطنين. وفي معرض بيانه لدلالة مفهوم الفضاء العمومي يبرز هابرماس الفرق بين العمومية ومفهوم الدعاية *la publicité* التي تفيد آلية من آليات التأثير في الرأي العام، التأثير في المعيش وعلى عقول الأفراد عبر التحايل والكذب والتغليب وتشويه وتزييف الحقائق عبر وسائل الاعلام. وتهدف الدولة من الدعاية إلى التحكم السياسي (*la manipulation* أي الاستخدام أو التمويه) في المجال العمومي لتحقيق التطابق بين برامج السلطة السياسية الحكومية والحاجيات التي يطالب بها الشعب، لذلك فالدعاية إذن أداة تستخدمها الدولة الحديثة لتوجيه عقول الناس وصناعتها والتحكم فيها وإفراغها من أي محتوى نقدي.

اتخذ مفهوم الفضاء العمومي دلالات عديدة ومتنوعة، نجملها فيما يلي:

- سياسية: أي نمط اجتماع الأفراد في المدينة وكيفية تنظيمهم لشؤونهم وكيفية استعمالهم لمواهبهم الذهنية والجسدية.

- اجتماعية: لأنه يمثل مساحاً لكل البنيات الاجتماعية من جهة مكوناتها ووظائفها وكيفية تفاعل عناصرها.

- اقتصادية: لأن الفضاء العمومي هو أيضاً مجال لتبادل السلع والبضائع وحل مشكلات التوزيع، ويشمل مختلف علاقات الإنتاج والاستعمال والتبادل ولطبيعة اشتغالها تحرراً أو اغتراباً، وهو فضاء المجتمع المدني.¹⁵

¹⁴- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 10

¹⁵- من المؤكد أن الدلالة التي يحددها هابرماس هنا للمجتمع المدني لا تزال تحت تأثير هيجل الذي يعين هذه الوظيفة الاقتصادية للمجتمع المدني. انظر المرجع نفسه، ص 42

– ثقافية: ويتعلق الأمر هنا بالإنتاجات الرمزية اللغوية والأدبية والفكرية، إذ تتبع هابرماس حركة الصالونات الأدبية ودور البرجوازية أفراداً خصوصيين لعبوا أدواراً مهمة في الصراع بين الطبقة الثالثة وبقايا الإقطاعية.

– إثيقية: فالفضاء العمومي يحتاج إلى توجيه الإنسان لذاته فكراً وعملاً، وهو ما ليس ممكناً إلا بفضل معايير إثيقية معينة سيحددها هابرماس فيما بعد في قواعد أخلاقيات المناقشة، دون أن ننسى حقيقة الفعل الإنساني من جهة منطلقاته وغاياته وأساليب مداولته مع الآخر بخصوص الشأن العام.

– أنطولوجية: وتتعلق بالمجال الذي يوجد فيه الكائن: تربة الوجود المشترك من أجل العيش المشترك، فوجود الفرد داخل الفضاء العمومي هو وجود الكائن داخل مجال مؤسس على مبادئ ومحكوم بقيم حارسة للإنسانية، والفرد يتمتع في هذا الفضاء بكل حرياته المتاحة التي تنسجم مع العقل من أجل تنظيم هذا المجال تنظيمًا محكمًا يجعله متأرجحًا بين المجتمع والدولة.

اهتم هابرماس بالفضاء العمومي بوصفه فضاءً لقضايا الشأن العام، قضايا التواصل والعالم المعيش، ففيه يتم الإعلان عن المواطنة ويربى فيه المواطن الفرد عليها ويمارسها كاملة، فلا معنى للفضاء العمومي ما لم يكن مجالاً لممارسة المواطنة والفعل السياسي الديمقراطي المبني على الحوار وتبادل الآراء وصياغة الرأي العام المضاد للسلطة في اتجاه بناء قوة مضادة للدولة، فإذا كانت الحركات الاجتماعية الجديدة¹⁶ قوة مضادة في وجه السلطة بمختلف أنواعها، فإنها بذلك تسعى إلى بناء سلطة نقيض بمثابة حارس لقيم الكونية، والمحافظة على كينونة الفرد بوصفه كائنًا اجتماعيًا وسياسيًا.

وتندرج إشكالية الفضاء العمومي ضمن أشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، لأن التفكير في الفضاء العام هو تفكير في الممارسة الإنسانية وغاياتها في أبعادها السياسية والتاريخية والاجتماعية، تفكير في أدوات اندماج الفرد في المجتمع ومشاركته في الحياة الاجتماعية وفي الممارسة السياسية، أي في الديمقراطية بوصفها فعلاً، وما تقتضيه من وسائل تواصلية تحتاج إلى أطر أخلاقية لتحقيق الإجماع والتنازل في الرأي.

¹⁶ - يعود الفضل في نحت هذا المفهوم إلى الفيلسوف ألان تورين Alain Touraine الذي يراود به مجموع الحركات التي ظهرت منذ أواخر الستينيات، حيث يذهب إلى أن الحركات الجديدة لا ترتبط بالصراع الطبقي ولا صلة لها بالحركة العمالية لأنها حركات منغرسه في صفوف الطبقة المتوسطة، ترفع مطالب مرتبطة بالمساواة بين الجنسين والحريات الفردية وبالحدود الثقافية والإثنية وتقرير المصير، ولا صلة لها بالحركات الكلاسيكية المرتبطة بالحركة العمالية وتقاليداً حديثاً. أنظر مؤلفاته الأساسية: Voix et le Regard, 1978 et Le Retour de L'acteur 1984

لقد تنامت في العقود الثلاثة الأخيرة حركات اجتماعية جديدة لم تكن معهودة في العالم بسبب تراجع الدولة عن دورها في السياسات الاجتماعية وتحت ضغط مؤسسات بروتن وودز واتجاهات العولمة الرأسمالية، واتخذت تلك الحركات طابعاً دولياً أثار اهتمام حركات مناهضة العولمة والحركات من أجل عولمة بديلة. وهي في نظرنا مجموع الحركات المتنامية في المجتمع ما بعد الصناعي والتي تحمل مطالب خاصة ومحددة وتتنازل من أجلها باليات وميكانيزمات جديدة ووفق استراتيجيات سلمية.

وهو ما قاد تفكير هابرماس في الأنموذج الليبرالي للفضاء العمومي الذي تشكل في المجتمع البرجوازي الأوروبي خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، إذ تدخلت البرجوازية عبر الدعاية لتنميط الوعي ولتحقيق السيطرة الكليانية على نمط الوجود الفردي من خلال تشكيل وصناعة الرأي العام، وهو الأمر الذي انطلق منه كارل ماركس في بحثه للإيديولوجيا بوصفها وعياً زائفاً تروم منه البرجوازية السيطرة على العقول عبر التضليل والدعاية، لتحقيق غاياتها وأهدافها الاستغلالية، فالطبقة المسيطرة في نظر كارل ماركس لا يمكنها أن تحقق مراميها إلا بالاعتماد على أدوات التعمية والتمويه والتشويه التي تضلل الوعي الفردي، وهكذا ميز ماركس بين أدوات السيطرة والتحكم والهيمنة المادية المباشرة، التي يلخصها في كل أشكال القمع المادي الإيديولوجي، وبين أدوات الاحتواء غير المباشرة والرمزية التي تعمل على إدماج الفرد في المجتمع عبر أدوات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والعمل... إلخ، وما تقتضيه التراتبية الاجتماعية في المجتمع الطبقي من احترام لقواعد الانضباط العام لضمان استمرارية الحياة الاجتماعية. وتظل تلك الأدوات في نظر ماركس محكومة بتوطيد سيطرة الطبقة البرجوازية على أدوات ووسائل الإنتاج عبر تدجين قوى الإنتاج واستيلائها. من هنا استخلص هابرماس كما رأينا مع ماركس أن التحولات الكبرى في الفضاء العمومي البرجوازي مرتبطة بتطور علاقات الإنتاج وأشكال التبادل ووسائل التواصل، الصحف تحديداً.

2- نمطين من العمومية:

يرصد هابرماس، في معرض بحثه عن تحديد لمضمون العمومية، شكلين من أشكال العمومية التي اخترقت المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وميّز بين:

- عمومية نقدية حاملة لرأي عام نقدي.

- عمومية دعائية خاضعة لوسائل الإعلام الرسمية وموجهة من طرف الدولة لكل المواطنين وفق أغراضها.

وحاول إرجاع جملة الخلاصات التي توصل إليها في بحثه للعمومية إلى العودة إلى اليونان مشدداً على أن الفصل بين المجال الخاص والمجال العام لم يظهر إلا في العصر الحديث،¹⁷ حيث تشكل المجتمع الرأسمالي والطبقة البرجوازية التي نشأت تدريجياً داخل الأنظمة القديمة بصورته الإقطاعية، وتميزت البرجوازية بدفع الفضاء العمومي إلى الظهور كفضاء سياسي هدفه التحرر من بقايا الإقطاعية عبر الصراع الإيديولوجي في

¹⁷- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 22

كل المجالات كلها؛ الثقافية، والفكرية، والفلسفية، والعلمية، والاقتصادية... الخ، ويرجع هابرماس، كما هو الحال لدى كارل مارك، التطورات الحاصلة على الصعيد الإيديولوجي، كالدعاية عبر وسائل الإعلام، إلى التغيرات الجارية في التجارة الرأسمالية؛ أي خضوع البنية الفوقية للبنية التحتية، محاولاً استثمار هذه المقاربة لبحث أثر علاقات الإنتاج، وأشكال التبادل، ووسائل التواصل وغيرها، في ظهور النمط الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي.

ويتوجه هابرماس في تحليله للعمومية إلى نقد فكرة حنا أرندت التي بينت أن إحدى مميزات الحداثة السياسية هي التمييز بين العمومي والخصوصي، فكل أنشطة الإنسان وممارساته اليومية، كالعمل والأسرة والدولة، محددة بانفصال المجال العمومي السياسي عن المجال الخصوصي؛ أي دائرة الأسرة،¹⁸ إلا أنها لم تركز جهدها على المجتمع الرأسمالي الأوروبي كما فعل هابرماس، ولم تبحث في مسألة الإعلام ودوره في تداول الشأن العام ومناقشة قضاياها ومشاكله، إذ تؤكد أنه لا وجود للحرية خارج هذا الفضاء العمومي، ما دامت الحرية هي أساس هذا الفضاء العمومي المشترك الذي يتحقق فيه الالتقاء والإجماع والحرية بواسطة القول والفعل.¹⁹ أي أن الفضاء العمومي هو شرط إمكان الحرية والحقيقة ونمط التفكير، لدى الإغريق خاصة، فالإغريق بالنسبة لها هم من اكتشف هذا البناء الأصيل للفضاء العمومي حيث الدولة المدينة، دور الأغوراء وI' Agora تحديداً، مركزاً للقرار وممارسة السلطة السياسية المباشرة، وهنا ينبغي الانتباه إلى قوة الحجة والإقناع الخطابي، لأن الإنسان لا يتحرر إلا حينما يمارس السلطة على الآخرين، وحرية مشروطة بوجود الآخرين ويتواجهه في العالم.

ويقول هابرماس في تعريفه الدقيق للفضاء العمومي: "يمكن أن يفهم المجال العمومي البرجوازي، أولاً وقبل كل شيء، باعتباره مجالاً لمجموعة من الناس الخاصين المجتمعين في شكل جمهور. وهؤلاء الناس يطالبون بهذا المجال المقنن والمنظم من طرف السلطة، ولكنهم يطالبون به مباشرة ضد السلطة نفسها، لكي يتمكنوا من مناقشتها حول القواعد العامة للتبادل، وحول ميدان تبادل البضائع والعمل الاجتماعي، وهو ميدان يبقى خاضعاً بشكل أساسي، ولكن أهميته أصبحت ذات طبيعة عمومية"²⁰ إلا أن هذا التعريف يطرح صعوبة أساسية تتعلق بالتناقض الصريح الذي يخترق الدائرة العمومية، والذي يستند إلى أن هذه الدائرة تمثل بنية منظمة من قبل سلطة الدولة التي تتدخل لأجل فرض وضبط قواعد وآليات وبنيات السوق وتوجيه الرأي العام

¹⁸- H. Arendt, *condition de l'homme moderne*, p 121

¹⁹- H. Arendt, *condition de l'homme moderne*, p192

²⁰- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 38

نحو تحقيق غاياتها الكبرى. وفي الوقت نفسه، تتضمن رأياً يحمله جمهور له وظيفة نقدية كما رأينا سلفاً. وإذا صح هذا التمييز بين نمطين من العمومية، فماذا يمكن تفسير تلك الازدواجية؟

3- بنية الفضاء العمومي: الأنموذج الليبرالي

يشدد هابرماس على وجود تعارض بين الدائرة العمومية والدولة، وذلك لأن الدولة تسعى إلى ضبط العلاقات وتطوير وسائل الهيمنة والسيطرة على الرأي العام وتوجيهه نحو أهدافها موظفة كل الترسانة القانونية وكل وسائل الدعاية، في حين أن دور الفضاء العمومي يقتصر أساساً على نقد آليات السيطرة والهيمنة، معتمداً في ذلك على العقل وحده، لبناء رأي عمومي قادر على لعب دور الوساطة، إذ يقول: "تلعب الآراء العمومية دور الوساطة بين حاجات المجتمع والدولة"²¹. ويعمل هابرماس على بيان هذين النمطين من العمومية من خلال استقصاء الفعل السياسي مشدداً على أن العمومية في أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اخترقها نمطان من الفعل:

- الفعل السياسي الشرعي العلني الذي يعبر عن موقف توافقي مع الدولة، والذي يتفادى كل مواجهة بين الدولة والمجتمع المدني.

- الفعل السياسي السري غير القانوني وغير المعترف به من طرف الدولة، وهو فعل مقموع ومضاد لسلطة الدولة ويطالب بتغييرها. وهذا التمييز هو الذي حاولت أن تفسره الماركسية بالصراع الطبقي، لأن المواقع الاجتماعية والاقتصادية هي التي تحدد طبيعة المصلحة وتحدد المعايير التي بموجبها يتم الارتقاء الاجتماعي.

يخرق الفضاء العمومي نوعان من السلطة: السلطة السياسية السائدة والحاكمة، والسلطة التي تنبع من الدينامية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ أي السلطة غير المعترف بها مؤسسياً، ولا تمثل في المؤسسات الرسمية، ويقصد بها كل أنواع الحركات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكلاسيكية التقليدية والجديدة. وإذا كانت السلطة السياسية الرسمية تتدخل في الفضاء العمومي بشكل شرعي وقانوني وتنظم المواطنين وتضمن لهم ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية وكل ما يتعلق بالاستقرار والسلم، فإن السلطة المضادة أو غير الرسمية تعمل على ممارسة الضغط لتحقيق مزيد من المكتسبات، وهي سلطة تستمد مشروعيتها من طبيعة مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترفعها لضمان انخراط أوسع للمواطنين، وبذلك تكون هذه

²¹- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 41

السلطة أو قوة الضغط هاته ضرورية في حيوية الفعل السياسي وحركية المجتمع وحيويته، وذلك لأن السلطة الرسمية التي تستغل كافة الموارد والوسائل والإمكانات لضمان رأي عام ينسجم وأهدافها العملية والنظرية، لا تستطيع ضمان الاستمرارية والدوام إلا بوجود هذه المعارضة الخارجية، على الرغم من أن هذه الأخيرة ينبغي أن تبقى، من وجهة نظر رسمية، محدودة التأثير، وألا تمتد قوتها وهيمنتها إلى كل الدينامية المجتمعية لتخلق بذلك تهديدًا للسلطة الرسمية.

ويشدد هابرماس على أن الدينامية الاجتماعية تخترقها ثلاثة وسائط مباشرة توظف بهذا القدر أو ذاك لإضفاء المشروعية على الفعل:

– السلطة وسيطاً توظفه الدولة والمجتمع السياسي.

– المال وسيطاً يستعمله النسق الاقتصادي أو مجال التبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية.

– الفعل التواصلي وسيطاً يستعمله المجتمع المدني الفعال في الفضاء العمومي.

وتعمل الدولة على تحويل الوظيفة النقدية للفضاء العمومي وتوجيهه وتوظيفه توظيفاً إيديولوجياً وسياسياً لتحقيق مصالحها، لأن النقد من منظور الفعل السياسي الرسمي يمارس من داخل مؤسسات الدولة وليس من خارجها، مما يعني أن تأطير الممارسة السياسية بالقوانين والأعراف يؤدي إلى التحكم في الوظيفة النقدية لهذه الممارسة في سبيل إعادة إنتاج علاقات الإنتاج نفسها، فتوظف الدولة الأحزاب والنقابات والجمعيات والأفراد ودور النشر والتوزيع ووسائل الإعلام وكافة المؤسسات الثقافية لتوجيه الرأي العام لصالحها. ولبيان هذا الأمر يعود هابرماس إلى القرن الثامن عشر، ليجد أن العمومية في الاصطلاح الفرنسي تفيد: جمهور القراء أو الفئة الاجتماعية المثقفة التي تمتلك القدرة على استعمال العقل استعمالاً عمومياً، إلا أن هذا الاستعمال لم يتخذ أشكالاً شرعية مؤسسية بل ظل سرياً في ظل الصراع القائم بين البرجوازية الصاعدة؛ أي الطبقة الثالثة، والنظام الإقطاعي الذي لا يزال مهيمناً على الفكر، وظلت تلك الممارسة السرية لاستخدام العقل محصورة بين أشخاص محددين لم يجدوا بعد طريقهم إلى الجمهور؛ أي أنهم معزولين في صالوناتهم، وذلك بالنظر إلى الهيمنة الكلية للسلطة السياسية على مجالات التداول والنقاش التي لم تظهر علناً إلا بعد صراع مرير، فمجتمع البلاط يقف أمام تحرك مجال العائلة البرجوازية الضيق. وهكذا يمكن القول إن العمومية في تلك الفترة كانت داخلية سرية نظراً لكونها مستهدفة من قبل السلطة السياسية.

وسنحاول أن نركز أكثر على دور حركة التنوير في الدفاع عن العمومية، بمعنى استعمال العقل استعمالاً عمومياً، الذي طوره كانط تحديداً: فما هي العلاقة القائمة بين مبدأ العمومية وحركة التنوير؟ ومن المعلوم أن

كانط يمثل الوجه الأبرز في دفاعه المباشر والعلني عن الاستخدام العمومي للعقل، فكيف قارب كانط مسألة العمومية؟ ما العلاقة القائمة بين التنوير والعمومية؟ وكيف نظر هابرماس إلى عمومية كانط؟

4- مبدأ العمومية وحركة التنوير: كانط أنموذجاً

يمثل كانط في نظر هابرماس المؤسس الحقيقي لمبدأ العمومية، أو الفضاء العمومي البرجوازي²²، وبفضله بلور هيجل التصور الإيديولوجي لهذا الفضاء في حقل فلسفة الحق والتاريخ، وهو التصور الذي أدى إلى تشكيل الفهم الماركسي للدولة البرجوازية وللخطاب الإيديولوجي المؤطر لحقوق الإنسان فيما بعد. وقد تتبع هابرماس حركية الفكر في التاريخ الألماني والفرنسي والإنجليزي لمحاولة التأصيل لمبدأ العمومية ورصد التحولات الجارية في:

- التصور الفلسفي السياسي الأخلاقي الكانطي.

- الجدل التاريخي الهيجلي والماركسي.

- التصور الليبرالي مع دي طوكفيل وجون ستيوارت مل.

ومن خلال قراءته الجديدة لكانط وهيجل وماركس والفكر الليبرالي الفرنسي، استطاع هابرماس أن يؤسس مشروعه الفلسفي الذي ارتكز في خطوطه العريضة على:

- النظرية النقدية التقليدية: في اتجاه فلسفة اجتماعية.

- نقد الحداثة أو نقد العقل الأداتي والدفاع عن الحداثة بوصفها مشروعاً غير مكتمل.

- النظرية التواصلية التي بحث فيها شرط الإجماع داخل المجتمع الديمقراطي: الاستعمال العمومي للبرهنة من خلال أخلاقيات المناقشة.

ويصعب اختزال إسهام هابرماس في العقلانية التواصلية ما لم نعمل على التمييز بين المرحلة الأولى من تطور فكره ونسقه الفلسفي والسياسي وبين المرحلة الثانية، كما أشرنا سلفاً، فاطلاعه على كانط سيمكنه من التأكيد على أن العمومية الكانطية تستوجب الانتقال من الفردية إلى الكونية في مستوى الأخلاق والسياسة، لأن غاية هذه العمومية هي بلوغ مجتمع مدني يقيم الحق على نحو كوني كوسمبوليتي يتجاوز العلاقة بين الأفراد

²²- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 126

داخل المجتمع المدني والدولة الكونية التي تهدف إلى السلم. إلا أن معيار الكونية الكانطي الذي يؤسس للعقل العملي ليس كافيًا وحده، على المستوى الأخلاقي، لتأسيس عمومية أنوارية، لذا أضاف هابرماس المناقشة بين الذوات والحوار وحرية التعبير والرأي، والتي تهدف بلوغ الإجماع، لأنه يركز على واقع الممارسة الاجتماعية معيارًا للكونية كما هو هدف الفلسفة الاجتماعية.

وتتأسس العمومية الكانطية، إلى جانب معيار الكونية، على الحرية؛ أي حرية الفرد في التفكير الذاتي وفي استعمال العقل، لأنه غاية في ذاته مسؤول له إرادة تحترم، وليس وسيلة لغيره. ولا تتحقق الحرية إلا بتجاوز الفرد للاستبداد والإرهاب الديني الكنسي، إلا أن الحرية التي نادى بها الأنوار تطرح في نظر هابرماس مسألة الحق، وما يستلزمه الأمر من إعادة بناء للعلاقة بين الفضاء العمومي السياسي والحق، وما جاء متأخرًا في مشروع هابرماس.²³

5- الفضاء العمومي والحق:

يشدد هابرماس على أن البعد السياسي للعمومية؛ أي الحداثة السياسية، يجد أساسه في واقع الناس اليومي، وفي شروطهم التي تستوجب حضور الديمقراطية مطلبًا ضروريًا لعقلنة الفعل السياسي الذي وضعت الأنوار ركائزه من خلال اهتمامها بالعقل العملي، وذلك من خلال مقاربتها لمسألتين:

- الشرعية أو الممارسة الديمقراطية.

- التعاقد الاجتماعي أو السياسي، أي حقوق الإنسان: حرية استعمال العقل العمومي والخاص، الخروج من الوصاية... إلخ.

وهو الأمر الذي أدى إلى اعتبار الفضاء العمومي فضاءً مضافًا للسلطة السياسية الاستبدادية، يطالب بالحقوق وبصنع القرار وحرية التعبير، فمع الدولة الحديثة فقط تجسد الطلاق بين الفلسفة والدين متمثلًا باللاهوت، وبين السياسة والأخلاق، من خلال التأكيد على أن شؤون البشر هي من اختصاص البشر؛ أي التعاقد والاتفاق والإجماع. وقد قاد الترابط الكانطي بين العمومية وحرية استعمال العقل إلى طرح إشكالية الفضاء العمومي السياسي الحق، فإذا كانت العمومية تفيد الاستعمال العمومي للعقل مع كانط، فإن ممارسة هذا

²³- لم يبلور هابرماس مشروعًا فلسفيًا وسياسيًا في مسألة الحق والديمقراطية إلا في أواسط الثمانينيات، إذ اشتغل على كتابه "الحق والديمقراطية" الذي أصدر طبعته الأولى بالألمانية سنة 1992، ولم يترجم إلى الفرنسية إلا في سنة 1977، انظر في هذا:

Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, trad. R. Rochlitz et C. Bouchindhomme, Paris, Gallimard, 1997

الاستعمال هو مجال الحرية، أي حرية استعمال العقل والتفكير والحق في إبداء الرأي، وتشكيل رأي عام من أجل "العرض العمومي للحقيقة"²⁴ والمشاركة في التداول في سبيل تحقيق الإجماع. إلا أن الحرية التي يدافع عنها الأنوار، مع كانط وتحديداً، هي حرية غير مقيدة بأية عقلية دوغمائية متحجرة في مجالي الفكر والفعل معاً، وخالية من أية وصاية خارجية معطلة لقدرات الذات. ولكن مع ذلك، فاستعمال العقل، بوصفه مجالاً للحرية، قد يقود إلى صراع بين عقليين أو بين استخدامين متعارضين للعقل، أقصد الاستعمال الرسمي المؤسسي للحقيقية، والاستخدام غير الرسمي أي النقدي للحقيقة وتعميمها. وهنا تكمن إشكالية الحق، فكيف يمكن أن تتحقق لفكر نقدي حريته في التفكير إلى جانب فكر آخر، قد يكون مناقضاً، له حقه في أن يفكر بحرية ويستعمل عقله استعمالاً عمومياً؟

يذكرنا هابرماس، في عمق هذه الإشكالية، بنص مهم لكانط، وهو "صراع الكليات" الذي يعالج فيه الصراع أو التناقض بين كلية الفلسفة من جهة، وكليات الطب والقانون واللاهوت من جهة أخرى، وذلك لأن هذه الأخيرة موجهة ومحكومة بسياسة الدولة، إذ تتمكن من خلالها من إعادة إنتاج النخب الحاكمة والمسيرة لدواليب الدولة، في حين أن غرض كلية الفلسفة هو العرض العمومي للحقيقة، فالفلاسفة مستقلون تماماً عن مصالح الدولة، ولا يوجهون إلا بالعقل وحده، ففي خضم الصراع القائم بين الكليات، يقول هابرماس، فإن العقل وحده ينبغي أن يضمن الحق في التعبير عن الحقيقة عمومياً، لأنه بدون هذه الحرية، فإن الحقيقة لا يمكن أن تظهر.

ولم يقتصر جهد هابرماس على كانط وحده، بل امتد حفره الأركيولوجي إلى روسو وهوبز وهيغل وماركس وغيرهم، ليؤكد بعد تحليله للرأي العام أن فكر حقوق الإنسان قد طوعته البرجوازية واستعملته استعمالاً إيديولوجياً لإخفاء واقع الصراع والتفاوت والتحكم والإقصاء والهيمنة، إذ يقول: "لقد وظفت حقوق الإنسان لإظهار كونية مغلوبة وادعاء الإنسانية والتسامح، ومن وراء ذلك التوظيف نجد الغرب الإمبريالي يسعى إلى خدمة مصالحه والتحكم من نفوذه في العالم وفرض هيمنته."²⁵

وقد عمل هابرماس في كتابه "الحق والديمقراطية" (1992)²⁶، على تجاوز نظرية الحق، كما هي متداولة في الفلسفة الحديثة، موجهاً اهتمامه نحو التأسيس لعدالة جديدة تقوم على الفعل التواصل، إذ عمل

²⁴- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 115

²⁵- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 225

²⁶- Habermas, *Droit et démocratie. Entre faits et normes*, trad. R. Rochlitz et C. Bouchindhomme, Paris, Gallimard, 1997

جاهداً على فحص تجربة الفيدرالية الألمانية والتجربة الأمريكية في مجال العدالة، ورصد مختلف التناقضات التي اعترضت تجارب دولة الحق، وهكذا أعاد الاعتبار للأنموذج الكانطي في الكوسموبوليتية، مساجلاً رواد الليبرالية السياسية الأمريكية، راولز تحديداً.²⁷ فالاستعمال العمومي للعقل كما نظر له راولز تعترضه جملة عوائق مرتبطة تحديداً بحيادية الدولة تجاه رؤى العالم ومواقف الفاعلين في المؤسسات الدستورية، وهو الأمر الذي قاده إلى إعادة النظر في العلاقة بين الإيمان والمعرفة²⁸ مدافعاً باستماتة عن دور الدين في الفضاء العمومي.²⁹

6- الرأي العام والدعاية:

يتم النظر إلى الرأي في التقليد الفلسفي فكراً عاماً لم يبلغ بعد درجة التأمل، لارتباطه بما هو حسي، أي بالتجربة اليومية، وهو نابع من الممارسة اليومية، وتقوم عناصره في الفكر السياسي على الدعاية والثقافة السائدة، وكل أنماط الإنتاج القائمة على التملك والمردودية. وتخفي الآراء في نظر هابرماس المصالح المادية المباشرة لطبقة أو فئة اجتماعية تستحوذ على وسائل الدعاية والإنتاج، ولا تخرج عن دائرة المصالح الفردية والاجتماعية، غير أن الرأي العام بالنسبة له يقترن بالفضاء العمومي ولا يمكن عزل أحدهما عن الآخر، لأن الرأي العام مقولة تاريخية شأنه شأن الفضاء العمومي، يرتبط بالدولة الحديثة³⁰ ويكون "موجهاً بإرادة عقلنة السياسة باسم الأخلاق."³¹ ذلك لأن الرأي من المنظور الكانطي يتحدد في التمييز بين الاستعمال العمومي والاستعمال الخاص للعقل، إذ يقول هابرماس: "كانت العمومية في الأصل تضمن العلاقة التي كان يقيمها الاستعمال العمومي للعقل مع الأسس التشريعية للسيطرة، كما مع المراقبة النقدية لممارستها، ومنذ ذلك الوقت فهي، أي العمومية، تشكل مبدأ سيطرة تمارس من خلال القدرة على التحكم في رأي غير عام، الأمر الذي يؤدي إلى هذا الالتباس المتفرد: تكمن العمومية من استخدام الجمهور، في نفس الوقت الذي تمثل فيه الوسيلة التي تستعملها لتبرير ذواتنا تجاهه. وهكذا انتصرت عمومية الاستخدام على العمومية النقدية"³². وقد أدى تحليل هابرماس للرأي إلى التأكيد على مبدأ التطويع الذي سلكته البرجوازية في تطورها التاريخي على الرأي العام، وذلك لأن وسائل الإعلام، الصحف خاصة التي وقف عليها كثيراً تحولت بفعل ضغط السوق والإشهار

²⁷- J, Habermas et J, Rawls: Débat sur la justice politique, Cerf, paris 1997

²⁸- انظر في هذا يورغن هابرماس: "مستقبل الطبيعة البشرية: نحو نسالة ليبرالية"، ترجمة: جورج كنورة، لبنان، المكتبة الشارقة، ط1، 2006

²⁹- J. Habermas: Entre naturalisme et religion, les défis de la démocratie, Traduit de l'allemand par Christian Bouchindhomme et Alexandre Dupeyrix, Gallimard, 2008

³⁰- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 16

³¹- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 16

³²- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 186

والدعاية التطبيقية إلى خدمة المصالح المادية المباشرة للطبقة المسيطرة، ولكن مع ذلك ظهرت الصحافة السياسية، متمثلة بالصحف الحزبية التي لم تكن مرتبطة بضغط الدعاية. فجاء هذا التحول من العمومية النقدية إلى العمومية العامية مع الفضاء العمومي البرجوازي الذي حول استعمال العقل مجالاً للحرية إلى استعمال خاضع للدعاية وتحويل الرأي خدمةً لأهداف سياسية. ويصر هابرماس على أن الرأي العام الذي يتحدث عنه هو الرأي النقدي الذي يتشكل لدى الجمهور عامة، إذ إن العمومية المقصودة هنا هي "الجمهور الحامل لأحكام والذي يمتلك القدرة على استعمال العقل"³³، مستنداً في ذلك إلى هيجل الذي أضفى قيمة على الرأي المشترك، أي العام: وهو أحكام مشتركة بين أفراد جماعة ما أو فئة ما.

ثانياً: نانسي فريزر في مواجهة هابرماس

لا يلائم "النموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي" النظرية النقدية المعاصرة، فنحن بحاجة إلى تصور ما بعد برجوازي يسمح لنا بتخيل دور الفضاءات العمومية [أو بعضها على الأقل] الذي يتجاوز الشكل البسيط لرأي ذاتي مستقل ومنفصل عن السيرورة الرسمية لاتخاذ القرار".

N, fraser: qu'est-ce que la justice sociale, p142

لقد اهتمت نانسي فريزر بمفهوم الفضاء العمومي عند هابرماس بالنظر إلى قيمته السياسية التي تساهم في فهم الملابس التي تعترض الحركات الاجتماعية التقدمية والنظريات السياسية التي تركز إليها، فقد مثلت هذه النظرية طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إسهاماً مباشراً في فهم التغييرات السياسية التي أعقبت ثورة ماي 68، بعد ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة من قبيل: الأقليات العرقية والإثنية، والحركة النسائية، وحركات الحقوق الجنسية، وحركات الثقافات واللغات المهمشة، وحركة العاطلين عن العمل، والحركات المتصلة بمختلف المشاكل التي أفرزتها الرأسمالية عبر تطورها التاريخي.

وينصب اهتمام فريزر أساساً على محاولة تجديد أطروحات النظرية النقدية، من خلال مراجعة مواقف الجيل الأول والثاني من أجيال مدرسة فرانكفورت، وفي هذا السياق راجعت نظرية هابرماس في الفضاء العمومي أو فيما تسميه "النموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي"، لبيان صلته بالنظرية النقدية المعاصرة، ولفحص الأسس السياسية والفلسفية التي قام عليها، من أجل صياغة أطروحة جديدة أو ما تطلق عليه اسم "الفضاء العمومي ما بعد البرجوازي" *l'espace public post-bourgeoisies*. وتؤكد أن

³³- Habermas, *l'espace public*, Paris, Payot, 2006. P 100

المشكلة الأولى التي يطرحها مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي تكمن في العلاقة بين الدولة وأجهزتها من جهة؛ والفضاءات التعبيرية العمومية وجمعيات المواطنين من جهة أخرى، وذلك لأن الأنموذج الكلاسيكي للدولة، أقصد الاشتراكي والماركسي، يفرض رقابة الاقتصاد للدولة الاشتراكية التي تراقب مجموع المواطنين الاشتراكيين كذلك، فالتشابك واللبس الذي يكتنف العلاقة بين أجهزة الدولة والفضاء العمومي وجمعيات المواطنين يعود إلى الشكل التحكيمي والسلطوي للدولة الاشتراكية في كل هذه الفضاءات والتنظيمات، وهو شكل لاديمقراطي ولا تشاركي، وهو ما يطرح بدوره السؤال حول الديمقراطية الاشتراكية ذاتها، كما طبقتها الأنظمة الستالينية. وينطبق الأمر نفسه على الديمقراطية البرجوازية التي طوقت الفضاء العمومي السياسي وأطرته بأطر وتشريعات قانونية وطنية لم تعد تستجيب لحاجيات المواطنين اليوم، ولذلك فإن كلا النمطين: البرجوازي والاشتراكي لم يعدا صالحين لنمط العيش المشترك اليوم، أي في عالم يحتاج إلى مواطنة كونية تنتفي فيه الحدود الوطنية الويستفالية.

تري فريزر أن نظرية الفضاء العمومي تمتلك "قيمة مفهومية" تساعدنا على فهم بعض المشكلات المعاصرة المتصلة مباشرة بالديمقراطية، وتعرف الفضاء العمومي بأنه "فضاء المجتمعات الحديثة، حيث تمر المشاركة السياسية عبر اللغة. إنه فضاء المواطنين الذين يناضلون من أجل مصالحهم المشتركة، فضاء يمأسس تفاعلاً تداولياً"³⁴ وترفض التعريف الهابرماسي الذي يحدد المشاركة في جمهور مثقف يتقن استعمال العقل بشكل نقدي، لأن المجتمع المعاصر يختلف جذرياً عن مجتمع القرن الثامن والتاسع عشر مؤكدة في الآن ذاته على أنه، رغم ما يمكن أن يقال من مؤاخذات على نظرية هابرماس، فإن مفهوم الفضاء العمومي "ضروري للنظرية النقدية للمجتمع وللممارسة السياسية الديمقراطية"، لأنه مكان منفصل عن الدولة، وفضاء لإنتاج ونشر الخطاب النقدي تجاه الدولة، لا بد له من أن يتصور اقتصاداً غير رسمي وخال من علاقات السوق، إنه فضاء لعلاقات التخاطب يسمح بالنقاش والتداول. فإذا حولت الرأسمالية الفضاء العمومي إلى مكان للبيع والشراء، فإن الفضاء العمومي الذي يلائم النظرية النقدية المعاصرة ينبغي أن يتجاوز الأنموذج البرجوازي، حيث: "لا يمكن لأية محاولة لفهم حدود الديمقراطية الرأسمالية المتأخرة أن تتم دون اللجوء والاستعانة بطريقة أو أخرى لبذل الجهود من أجل تطوير نماذج بديلة للديمقراطية". غير أن الفهم الهابرماسي غير كافٍ، فالنظر في حدود الديمقراطية الموجودة واقعياً يوجب التساؤل حول هذا الفهم الذي يبدو متجاوزاً.

وقد أبانت أركيولوجيا هابرماس، من جهة، عن عظمة وانحطاط شكل خاص للفضاء العمومي المحدود في التاريخ، والذي سماه الفضاء العمومي البرجوازي، ومن جهة أخرى عن تساؤله عن قانون الأنموذج

³⁴- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 111

المعياري المتعلق بهذه المؤسسة، والتي يطلق عليها اسم "النموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي"، وكان هدفه فيما ترى فريزر مزدوجًا:

- قصد فحص الشروط التي جعلت هذا النمط من الفضاء العمومي ممكنا؛

- إعادة وضع تلك الشروط في مكانها؛ وإدراك راهنية المنفعة المعيارية لهذا النموذج الليبرالي.

وتؤكد على الحاجة إلى تجديد هذه النظرية وتجاوزها، لأن "الشروط الجديدة لديمقراطية الجماهير ولدولة الرعاية في نهاية القرن العشرين، أسقطت الفضاء العمومي البرجوازي ونموذجه الليبرالي في عداد النسيان. وأن شكلاً جديداً للفضاء العمومي ضروري لحماية وصيانة الوظيفة النقدية لهذا الفضاء ولتأسيس الديمقراطية"³⁵ وتلوم هابرماس في أنه لم يبلور تصورًا بديلاً عن الأنموذج الليبرالي الذي نظر إليه، وهو ما يتنافى مع روح النظرية النقدية المعاصرة، إذ تقول: "غريب أن هابرماس لم يذهب إلى وضع أنموذج جديد للفضاء العمومي ما بعد البرجوازي... وأكثر من ذلك لم يؤشكل أبداً بعض الفرضيات المتداولة حول الأنموذج الليبرالي، وعليه فالفضاء العمومي انتهى دون اقتراح معنىً وفهماً لفضاء عمومي مغاير للأنموذج الليبرالي خدمة لأهداف وغايات النظرية النقدية المعاصرة"³⁶، ويعني ذلك من أن هابرماس لم يؤشكل ولم يقترح بديلاً للأنموذج البرجوازي، مما يعني أن جهد هابرماس لا ينسجم وتوجهات المدرسة النقدية ولا يخدمها، بل هو بعيد عنها.

حدود الأنموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي:

تقر فريزر بالحاجة إلى تجاوز نظرية هابرماس نظرًا إلى كونها مبنية على أسس الإطار الوطني الويستفالي التي تجاوزها التاريخ، ولتعارض هذه النظرية مع معطيات الواقع الاجتماعي الجديد كشفت عنه نظريات جديدة في التاريخ، والعرق، والنوع، والثقافة... إلخ، وهكذا تعلن أن هدفها هو الدفاع عن "فضاء عمومي بديل للأنموذج الليبرالي" و"سأبدأ بمقارنة التأويل الهابرماسي للتحويلات البنوية للفضاء العمومي مع تأويل آخر يستند إلى الأستوغرافيا الحالية... وفي خلاصة موجزة سأضع بعض سبل التفكير داخل النقاشات النقدية التي ستفتح المجال أمام فهم آخر مابعدبرجوازي للفضاء العمومي"³⁷.

³⁵- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 110

³⁶- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 110

³⁷- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 110 - 111

وفي المقطع المعنون بـ: "أي تاريخ؟ أي تصور؟" تصرح فريزر: "لنأخذ أولاً تأويل هابرماس للتحويلات البنوية للفضاء العمومي كتجمع لأشخاص خصوصيين يجتمعون للصراع حول المصلحة العمومية أو المصلحة المشتركة، تمتلك هذه الفكرة قوتها وواقعيتها في بداية أوروبا الحديثة مع تأسيس "الفضاء العمومي البرجوازي" الذي شكل القوة النقيضة والمعادية للدولة المطلقة"³⁸، وفي المقابل فهي تفتقد لأية مصداقية في واقع اليوم، لأن الجماهير العريضة غير المرتبطة بالبرجوازية هي التي صارت تلعب اليوم أدواراً مهمة في اللعبة السياسية، وهي التي تحرص على الخدمة العمومية وتطالب بها حينما تفتقد لها، ناهيك عن كون الدولة المعاصرة قد قننت العديد من الحاجيات التي كانت مجرد مطالب في التاريخ الحديث، و"هؤلاء العموم مدعون لخدمة الوسيط بين المجتمع والدولة ورافضين أن تكون الدولة مسؤولة أمام المجتمع بواسطة العمومية".

تقوم نانسي فريزر³⁹ على امتحان واختبار نظرية هابرماس، وفحص بعض أسسها، ونقد بعض العناصر التي تركز إليها، في ضوء بعض التحليلات الأسطوغرافية التي قدمها كل من جون لاندز Jean Landes وماري ريان Mary Ryan وجيوف إلي Jeoff Eley، وتركز على نقطتين أساسيتين:

1 - مسألة النوع الحاضرة بقوة، والتي ساهمت في طرحها بعض الحركات العريضة المتنامية في العالم خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وعمادها النساء.

2 - مسألة السود الذين ناضلوا في أمريكا وكونوا فضاء عمومياً نقيضاً للفضاء الرسمي عبر نضالاتهم وحركاتهم.

وتقارن بين التأويل الهابرماسي والتأويل الأسطوغرافي الحالي، إذ ترى أن التأويل الأخير ينطلق من أن هابرماس قدم الفضاء العمومي البرجوازي، باعتباره فضاءً مثاليًا. إذ تشدد إليزابيث بروكس هيجينبوتان Elizabeth Brooks Higginbothan، وتقر بوجود فضاء عمومي بديل مسير من طرف السود في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1880 و1920، إذ طرح السود الحق في المشاركة السياسية، متمثلاً بالتصويت، إلى جانب مجموع الفضاءات ومؤسسات المجتمع المدني. وتصر إليزابيث وريان على أن البرجوازية لم تكن تمثل الجمهور أبداً⁴⁰. ولقد كانت هذه الفكرة جوهرية لفهم الاعتراضات التي تقيمها فريزر على هابرماس، لأن التجربة الأمريكية كانت بالفعل أنموذجاً أغفله هابرماس في نظريته عن الفضاء العمومي،

³⁸- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 111

³⁹- في الصفحات من 111 إلى 119

⁴⁰- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 117

لذلك فالفضاء العمومي البرجوازي ليس موجوداً وحده، وليس البرجوازيون وحدهم من يؤطره، بل إن هناك جمهوراً آخر كان موجوداً منذ بداية الفضاء العمومي، فإلى جانب البرجوازيين هناك دوماً: جمهور المواطنين، وصغار الفلاحين، والنساء والنخبة، وجمهور الطبقة العاملة... إلخ، إنه جمهور عريض متعدد ومتنوع. وإن العلاقات بين الجمهور البرجوازي وباقي العموم هي دوماً علاقات صراعية، وهو الأمر الذي يقر به جوف إيلي Geoff Ely، فلا يمكن أن يولد الفضاء العمومي إلا في خضم الصراع الاجتماعي،⁴¹ مما يعني أن الأنموذج الهابرماسي وفق التأويلات الجديدة هو مجرد أنموذج مثالي طوباوي.⁴²

تحاول فريزر أن تعتمد مقاربة أخرى جديدة وبديلة للتأويل الهابرماسي من جهة، ولنقاده من جهة أخرى، معتبرة أن كلا التأويلين جذري إلى أقصى حد، وتؤكد أن نظرية هابرماس حول الفضاء العمومي تشتغل على مستويين:

1 - مستوى إمبريقي تجريبي تاريخي، مؤسسي.

2 - مستوى نقد الإيديولوجيا أو المثال المعياري.

وفي سياق بحثها في مرتكزات النظرية التقليدية للفضاء العمومي ترى أن هابرماس بنى نظريته حول ستة افتراضات مؤسسية، وكانت كلها وطنية:

1 - جهاز الدولة الوطنية، أي الأمة، الذي يمارس السيادة داخل مجال حدودي ووسط قاطنيه.

2 - اقتصاد وطني منظم قانونياً وفق التشريعات الوطنية.

3 - جسم المواطنين الذين يقطنون داخل حدود وطنية ويقتسمون مصالح عامة.

4 - لغة وطنية تؤسس وسيط التواصل داخل الفضاء العمومي.

5 - أدب وطني يؤسس وسيط التكوين وإعادة إنتاج توجيه ذاتي وطني في سبيل جماعة متخيلة وطنية، أي هوية وطنية.

6 - بنية وطنية للتواصل، وصحافة وطنية، ومن ثم شبكة وطنية للإعلام والتوزيع.

⁴¹- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 117

⁴²- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 117

هذه العناصر المؤسسية هي التي ارتكزت عليها النظرية التقليدية للفضاء العمومي بطريقة إيديولوجية محددة وموجهة نحو سيرورة وطنية للتواصل العمومي عن طريق اللغة الوطنية والإعلام الوطني، والتي تخدم مصالح عامة مدبرة تواصلياً. ذلك أن كيان المواطنين يقوم بقيادة وتنظيم شروط العيش المشترك، الاقتصاد الوطني بشكل خاص، وهو ما لا يسمح بالاعتراف أو البيّناتية على مستوى كوني عابر للأمم. فقد اكتفت النظرية التقليدية الهابرماسية على المستوى الأمبريقي بالنظر في السيرورات التاريخية التي ساهمت في ديمقراطية الدولة الأمة، ولا تمثل، على المستوى المعياري، إلا مساهمة في نظرية الديمقراطية الوطنية، وهنا تكمن حدود نظرية هابرماس في الفضاء العمومي، وفي هذين المستويين ترى نانسي فريزر أنه يمكن نقد اختلالات الديمقراطية للدول الأمم⁴³، بتجاوز الطرح الهابرماسي، من خلال البحث عن أسس جديدة لنظرية معاصرة، لأن نظرية هابرماس تتعلق بمشروع سياسي محدود مرتبط بالدولة الوطنية، أي ديمقراطية الدولة الحديثة، ويصعب معه "فهم كيف تؤسس الفضاءات العمومية سلطة ديمقراطية مضادة لسلطة الدولة"⁴⁴، لذا فإن نقد هذه النظرية التقليدية يتوجه إلى الأسس الوطنية التي قامت عليها.

كانت المقاربة الهابرماسية مبنية على أسس وطنية؛ أي داخل الإطار الوطني، ويتعلق الأمر ذاته في مقياسه الواسعة بالانتقادات المتنوعة التي تعيد التفكير في الفضاء العمومي من وجهة نظر النوع، أي النساء، والعرق؛ أي الأقليات، والطبقة، أي الفقراء. ولم يتم أشكلة نظرية الفضاء العمومي إلا في العقود الأخيرة بفضل أهمية تنامي الظواهر العابرة للأمم والمرتبطة بالعولمة، أو بما بعد الاستعمار أو بالتعددية الثقافية، إذ أصبح من الضروري بحث إمكانية وضرورة إعادة تشكيل نظرية الفضاء العمومي على أسس عابرة للأمم، دولية عالمية.

وتنطلق فريزر من بعض عناصر التفكير في هذا السبيل من أجل فضاء عمومي ما بعد برجوازي إذ تقول: "يتمثل اقتراحي العام في إعادة تسييس نظرية الفضاء العمومي التي تتعرض لخطر فقدان قيمتها السياسية *dépolitisée*"⁴⁵.

ويطرح الإطار الوطني للفضاء العمومي في النظرية التقليدية العديد من المشكلات التي يمكن تحديدها في

مشكلتين أساسيتين:

⁴³- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 149

⁴⁴- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 153

⁴⁵- N. Fraser, qu'est-ce que la justice sociale? paris 2011, p 148

الأولى: الفرق بين الدول الوطنية والسلطات الخاصة، فقد صار من الواجب إعادة بناء السلطات العمومية على نحو دولي من أجل الحد من سطوة السلطات الخاصة، وفرض رقابة ديمقراطية دولية عليها.

الثانية: تتصل بالفرق بين المواطنة داخل الدولة الواحدة والبلدان الأخرى، إذ يجب مأسسة عناصر المواطنة الدولية الكونية وإنتاج تضامن واسع غير مقيد بالفروقات اللغوية والعرقية والدينية والوطنية، ومن ثم إنتاج وبناء فضاءات عمومية واسعة مبنية على تواصل ديمقراطي مفتوح.

وبناءً على ما تقدم، ومن أجل التأسيس لمقاربة جديدة للفضاء العمومي ينبغي تقادي مقاربتين محدودتين:

مقاربة إمبريقية: تأخذ بعين الاعتبار النظرية في علاقتها بالوقائع الموجودة فحسب، والتي تتأسس على المعايير.

مقاربة مثالية: متعالية على الواقع الاجتماعي.

أما البديل، فهو مقاربة نظرية نقدية توظف الخصائص المعيارية وتأخذ الإمكانيات السياسية بعين الاعتبار.

المصادر والمراجع:

- 1- Habermas, *Droit et démocratie. Entre faits et normes*, trad. R. Rochlitz et C. Bouchindhomme, Paris, Gallimard, 1997
- 2- Habermas, *Après Marx*, traduit par J-René Ladmiral, Fayard, Paris, 1985
- 3- Nancy Fraser: *qu'est-ce que la justice sociale ? Reconnaissance et redistribution*, paris 2011, la Découvert/poche.
- 4- N, Fraser: *le féminisme en mouvement, dès les années 1960 à l'ère néolibérale*, Paris, La Découverte, coll. « Politique et sociétés », 2012, Trad. Estelle Ferrarese.
- 5- H. Arendt, *condition de l'homme moderne*, Paris, Pocket 2012



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com